E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2000/14
15 June 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعزيز الحق في التنمية في سياق عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير الأمين العام المقدم وفقاً لقرار اللجنة الفرعية ١٩٩٩/٩

مقدمة

١- رجت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من الأمين العام، في قرارها ١٩٩٩/٩ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، وهي تشير إلى قرارها ١٩٩٦/٢٢ ومقررها ١٩٩٨/١٠٥، اللذين رجت فيهما من الأمين العام أن يدعو جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة إلى مضاعفة عملها الرامي إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل إعمال الحق في التنمية في سياق عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وتزويده بالمعلومات عن هذا العمل، أن يحيل إلى اللجنة الفرعية سنوياً ما يرد إليه من معلومات.

٢- وتولي لجنة حقوق الإنسان أهمية متزايدة لمسألة الفقر من خلال إعمال الحق في التنمية، لا سيما في سياق مختلف الولايات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد أكد، على سبيل المثال، كل من الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية والخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع على العلاقة القوية بين إعمال الحق في التنمية والقضاء على الفقر (E/CN.4/1999/WG.18/2 وE/CN.4/2000/52). وإضافة إلى ذلك، دعت

اللجنة في قرارها ١٢/٢٠٠٠ الفريق العامل المعني بالحق في التنمية إلى أن يأخذ بعين الاعتبار، في مداولاته، تقرير الخبيرة المستقلة عن حقوق الإنسان والفقر المدقع.

٣- وأشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أثناء الحوار الخاص الذي جرى في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ حول الفقر والتمتع بحقوق الإنسان خلال انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، إلى أن اتباع نهج لتحقيق التنمية قائم على إعمال الحقوق يضمن عدم فقدان البُعد الإنساني لدى وضع استراتيجيات ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر. وإضافة إلى ذلك، قالت إن نهج تحقيق التنمية القائم على إعمال الحقوق هو نهج شعبي وشامل، ووقائي وداعم للدول التي تعمل على مكافحة الفقر.

٤- وتتناول مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في برنامج عملها جميع مسائل التنمية والقضاء على الفقر وتعاون الأمم المتحدة الإنمائي. وتجعل المفوضية من تعزيز الحق في التنمية محور استراتيجياتها وخططها وسياساتها وأنشطتها التنفيذية المتعلقة بالفقر. ويعد تعزيز الحق في التنمية ودعم توافق الآراء حول مستلزمات إعماله، والتقليل من مدى التسييس الذي أحاط به أثناء المناقشات الدولية، والسعي لإعمال هذا الحق لدى جميع الشعوب أهدافاً ذات أولوية بالنسبة للمفوضية.

٥- وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعماً فنياً وتنظيمياً للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحق في التنمية وللخبير المستقبل المعني بالحق في التنمية وكذلك لولايات لجنة حقوق الإنسان الأخرى المتصلة بالتنمية ومنها ولاية كل من في ذلك الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع والمقرر الخاص المعني بمسألة الديون الخارجية والخبير المستقل المعني بالتكيف الهيكلي والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم. وعملاً بالولايات المنشأة حديثاً عام ٢٠٠٠، ستقدم المفوضية أيضاً الدعم للمقررين الخاصين المعنيين بالحق في سكن لائق والحق في الغذاء فضلا عن دعم ستقدمه للخبير المستقل الذي عُيّن مؤخرا والمعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٦- وتنظيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية عن الحق في التنمية، وآخرها حلقة العمل التي عقدت بين الدورات في صنعاء، في شباط/فبراير ٢٠٠٠ عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حالياً لتنظيم حلقة دراسية على مستوى الخبراء للنظر في إمكانية وضع إعلان لحقوق الإنسان والفقر المدقع.

٧- وتساهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من خلال تقديم الخدمات للهيئات المنشأة بموجب معاهدات، في إعمال الحق في التنمية وفي التخفيف من حدة الفقر من خلال تقديم الدعم للعهدين

وللاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ولرصد إعمالها، بما في ذلك تقديم الدعم لعملية إعداد التقارير والتعليقات العامة ولإجراء حوار بناء بين الدول الأطراف واللجان بشأن مسائل تتصل بالفقر والتنمية. وبوجه خاص، باتت التعليقات العامة والملاحظات الختامية التي تعتمدها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تراعي بصورة متزايدة مسألة استئصال الفقر. وتعتبر اللجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمثابة أداة رئيسية يتمكن بواسطتها المهمشون اقتصاديا واجتماعيا، لا سيما النساء والأطفال منهم، من تخليص أنفسهم من براثن الفقر واتباع أساليب تخولهم المشاركة مشاركة تامة في مجتمعاتهم المحلية.

٨- وعلى صعيد المسائل المشتركة بين الوكالات، تعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والقضاء على الفقر وتيسير عملية إدماج عناصر الحق في التنمية في برامج وسياسات وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك العمل المتواصل الذي تؤديه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لا سيما استراتيجية الأمم المتحدة الأخيرة للحد من الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ و"إطار العمل"، الذي تشارك فيه المفوضية بفعالية؛ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة ومبادرتا البنك الدولي المتمثلتان في الإطار الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛ والحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي ستعقده المنظمة في عام ٢٠٠١ وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٤.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩- فيما يلي موجز لمعلومات أساسية وردت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠- تركز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر كمساهمة في إعمال الحق في التنمية. ولقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد أن وضع الأمين العام برنامجه الإصلاحي، الذي يتضمن إدماج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة، خطوات لتحديد دوره ولدعم تعزيز إعمال حقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية.

١١- وفي عام ١٩٩٨، نشر البرنامج الإنمائي وثيقة سياسة عامة معنونة إدماج حقوق الإنسان في التنمية البشرية المستدامة، شدد فيها على أن البرنامج الإنمائي يعزز إعمال الحق في التنمية من خلال العمل من أجل القضاء على الفقر ودعم قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على مكافحة الفقر.

١٢- ووقع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨، على مذكرة تفاهم يخصص الجزء الأول من مرفقها التشغيلي للجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز الحق في التنمية. ويجري الاضطلاع بعدد من الأنشطة لتنفيذ هذا الالتزام.

١٣- ويقدم البرنامج الإنمائي مدخلات وتعليقات جوهرية لدراسة الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية. كما يتابع البرنامج الإنمائي المناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحق في التنمية.

١٤- ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير قدراته الداخلية في مجال حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة من خلال تدريب موظفيه. وشاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع البرنامج الإنمائي، خلال عام ١٩٩٩، في تنظيم أربع حلقات عمل تدريبية إقليمية للممثلين المقيمين والمنسقين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي وللموظفين الحكوميين المعنيين في كل من منطقة آسيا والمحيط الهادئ (سري لانكا)، ومنطقة غرب ووسط أفريقيا وأفريقيا (كوت ديفوار)، ومنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (ناميبيا)، ومنطقة أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة (كازاخستان). وفي هذا الصدد يساهم البرنامج الإنمائي في وحدة تدريب أفرقة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مجال حقوق الإنسان، التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي أنشأها الفريق المخصص المعني بالحق في التنمية. ويجري اختبار دليل التدريب الشامل على مسائل حقوق الإنسان الموجه لموظفي البرنامج الإنمائي بالاعتماد على خبرات حلقات العمل الإقليمية.

١٥- وفي عام ١٩٩٩، عقد البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حلقة دراسية عن حقوق الإنسان والتنمية في القاهرة. واعتمدت الحلقة الدراسية برنامجاً لإعمال الحق في التنمية في الدول العربية. ويشارك البرنامج الإنمائي في الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ هذا البرنامج.

١٦- ويعد برنامج تعزيز حقوق الإنسان المشترك بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مبادرة عالمية لدعم عمليات نموذجية منتقاة لمكاتب قطرية تابعة للبرنامج الإنمائي ترمي إلى إدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في المجالات التي تركز عليها البرامج الإنمائية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧- وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، نشر البرنامج الإنمائي دراسة استقصائية عن أنشطته في ميدان حقوق الإنسان. وتستنتج الدراسة الاستقصائية أنه "باعتبار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الساعد الإنمائي الرئيسي للأمم المتحدة، فإن هدفه الرئيسي يتمثل في القضاء على الفقر. وبالتالي، فإن كل الجهود التي يبذلها البرنامج تقريباً تعمل بطريقة أو بأخرى على تعزيز الكرامة الإنسانية وعلى تشجيع الإنصاف من خلال اجتثاث أسباب الفقر من جذورها". ويعترف البرنامج الإنمائي، في تقريره الأخير عن الفقر (التغلب على الفقر البشري ٢٠٠٠)، بأن مشاريع القضاء على الفقر قد استرعت في عدة حالات انتباه صانعي القرار الوطني إلى اساءات تمس حقوق الإنسان، وإلى ممارسات تمييزية في العمل، ومنازعات حول حيازة الأراضي واحتياجات جماعات السكان الأصليين. كما أقر البرنامج الإنمائي بأن إعمال القانون في ميادين كثيرة يتطلب بناء القدرات وتعزيز المؤسسات

وتقديم المشورة التقنية. وعليه، يركز البرنامج مثلاً على تدريب قادة المجتمعات المحلية، من جانب مؤسسات المجتمع المدني لإتاحة مساهمة أفضل، على المستوى المحلي.

١٨- ويخصص تقرير التنمية البشرية القادم، لعام ٢٠٠٠ (٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠) لمسألة حقوق الإنسان والتنمية البشرية. ويعتبر التقرير حقوق الإنسان بمثابة جزء جوهري من عملية التنمية وكما يعتبر التنمية وسيلة لإعمال حقوق الإنسان. ويدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات دولية أشد ترمي، في جملة أمور، إلى مكافحة الفقر لا كهدف إنمائي فحسب، بل كذلك كتحدٍ رئيسي في مجال حقوق الإنسان.

- - - - -